

السيادة، الحدود، والبشر: قراءة في تدبير العلاقات المغربية - الإسبانية.

" أزمة سبتة ومليلية "

Sovereignty, Borders, and Humans: A Reading of Moroccan-Spanish Relations Management — "The Ceuta and Melilla "Crisis

د. عادل محمدي

كلية العلوم القانونية والسياسية سطات،

جامعة الحسن الأول، المغرب

الملخص:

يعالج المقال أزمة سبتة ومليلية من منظور يتجاوز الأبعاد الأمنية للهجرة، محلا إياها كسياق متقاطع بين نطاق السيادة الوطنية، الحدود، وإدارة البشر. يبرز من خلاله التباين الخطابي بين الموقفين المغربي والإسباني، موضحا كيف تتحول الحدود إلى أدوات لتصنيف المهاجرين في ضل إعادة تشكيل العلاقات السياسية الإقليمية عموما.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المغربية الإسبانية، السيادة، الحدود، سياسة الهجرة، الاتحاد الأوروبي.

Abstract : The article analyzes the Ceuta and Melilla crisis as an intersection of national sovereignty, borders, and human management, moving beyond just the security aspects of migration. It highlights the discursive contrast between Moroccan and Spanish positions, illustrating how borders are used to classify migrants and reshape regional political relations. Visit the publisher's website for more on this topic.

Keywords : Moroccan-Spanish relations, sovereignty, borders, migration policy, European Union.

مقدمة

تحتل مدينة سبتة ومدينة مليلية مكانة استثنائية في العلاقات المغربية-الإسبانية، ليس فقط لأنهما تقعان عند تخوم المتوسط، بل لأنهما تشكلان ضمن البناء السياسي والقانوني للخطاب المغربي إشكالا خفيا يعيد توجيه قراءة الأحداث الحدودية ويمنحها شحنة سيادية مختلفة. فبينما تُقدم سبتة ومليلية في الخطاب الإسباني عادة كمدينتين تابعتين لسيادتهما ضمن إطار الدولة القومية والنظام القانوني القائم، يتعامل الخطاب المغربي معهما باعتبارهما مدينتين محتلتين؛ أي بوصفهما وضعاً غير مكتمل من منظور السيادة والإنهاء التاريخي للاحتلال، بما يجعل أي ممارسة حدودية مرتبطة بهما تُقرأ ضمن منطق نزاع سيادي لا مجرد تدبير إداري للهجرة أو الأمن.

انطلاقاً من هذا التمييز، تكتسب أحداث سبتة ومليلية¹ أهميتها التحليلية حيث سنحاول تحليلها في إطار دراسة متقاطعة: إذ لا يمكن فهم هذه الأحداث بوصفها لحظات احتكاك بين سلطات الحدود فقط، بل بوصفها مساحات تُختبر فيها سيادة الدولة وحدود إدارتها وتصوراتها عن الشرعية. فالسيادة في هذا السياق لا تشغل كقالب قانوني محايد، بل كحقل معنوي وسياسي يُستعاد عبر التاريخ والادعاء بالحق. كما أن الحدود لا تُختزل في كونها خطوطاً تفصل الإقليم، بل تتحول إلى آليات ترجمة لهذا الادعاء السيادي على الأرض: من خلال إجراءات المراقبة والردع والتحكم في الحركة، وعبر إنتاج تصنيفات البشر بوصفهم “داخليين” و “خارجين” أو “مقبولين” و “مرغوبين” وفق منطق الإدماج والاستبعاد.

من زاوية بسط هذا الموضوع للدراسة، تظهر هنا أهمية تحليل مصادر إنتاج المعنى والشرعية: فاعتبار سبتة ومليلية “مدينتين محتلتين” في الخطاب المغربي لا يظل شعاراً سياسياً، بل يميل إلى التأثير في طريقة تفسير الوقائع: ما يقدم من أي طرف ما كإجراء أمني أو إداري، يمكن أن يُقرأ من طرف آخر كامتداد لنظام احتلال، أو كاستمرار لمنطق السيطرة، أو كمحاولة لتثبيت الأمر الواقع. وعليه، يصبح فهم الأحداث مرتبطاً بكيفية بناء المعرفة حول الحدود: أي عبر الخطاب الدبلوماسي والقانوني، وعبر الروايات التاريخية، وعبر التوجيهات الأمنية والإعلامية، حيث تتشكل “الضرورة” التدابير و “شرعية” الردود وفق خلفيات سياسية متباينة.

¹ -نقصد بهذه الأحداث: أحداث يومي 30 و31 يوليو 2026 شهدت مدينة سبتة المحتلة موجة استثنائية للهجرة غير النظامية. حيث تدفقت إليها أعداد ضخمة من المهاجرين من مختلف الجنسيات، وقعت خلالها وفيات وإصابات، وانتقلت الأزمة بسرعة قياسية من شوارع سبتة إلى قلب المشهد السياسي الإسباني، ومنه إلى المؤسسات الأوروبية.

أما البشر في هذا النظام، فيتحولون من حيث المبدأ إلى عنصر تتقاطع عنده الاعتبارات كلها: لأن الحدود، حين تُمارس بوصفها جهاز سيادة، تفرض على الأفراد مسارات محددة (منع/دخول/احتجاز/ترحيل/عودة/ملاحقة إدارية)، وتعيد ترتيب وضعهم القانوني والأمني. وفي لحظات² التوتر المرتبطة بسببة ومليلية، لا تظهر آثار السيادة والحدود بوصفها مفاهيم مجردة، بل بوصفها ممارسات تؤثر مباشرة في إمكانية الحركة وفي فرص الوصول إلى الحماية وفي طبيعة الاعتراف الذي يتلقاه الأشخاص.

عليه، تتمثل إشكالية من خلال هذا المقال : كيف تنتج سيادة طرفٍ ونزاع سيادةٍ حول الطرف الآخر في ضوء منظور “الاحتلال” المتداول في الخطاب المغربي. وحدودا تدار عبر منطق أمني/إجرائي، وتنعكس على حياة البشر ومساراتهم عند سببة ومليلية؟ وتتفرع عنها أسئلة فرعية تتمثل في: ما الذي يجعل الإشكال الخفي -اعتبار المدن محتلة- يغير قراءة الوقائع ويعيد تحديد معاني الشرعية؟ وكيف تتحول الحدود إلى وسيط يُرجم من خلاله هذا الخلاف السيادي إلى ممارسات على الأرض؟ وأي أثر يتركه ذلك على تصنيف البشر وتحديد استحقاقاتهم للقبول أو الرفض أو العناية؟

لمعالجة هذه الإشكالية، يعتمد هذا البحث مقاربة متقاطعة تربط بين ثلاثة مستويات: مستوى الخطاب السيادي والتاريخي الذي يؤسس لفهم سببة ومليلية، تم مستوى المؤسسات والإجراءات التي تُترجم السيادة إلى ممارسة حدودية، تم مستوى الأفراد كموضوع لتأثيرات هذه الممارسة، بما يتيح قراءة الأحداث بوصفها تفاعلاً بين القانون والسياسة والأمن، لا بوصفها مجرد وقائع حدودية معزولة.

من ثم، يهدف هذا المقال إلى الإسهام في فهم أدق للعلاقة المغربية-الإسبانية في سياقها الإقليمي حين تتخذ الحدود شكل “مسرح سيادي”، وكيف يمكن لسؤال الاحتواء أو الاحتجاز أو المنع أن يصبح انعكاساً مباشراً لتوازنات السيادة وتتنافس شرعيتها، لا مجرد إجراء تقني لإدارة الحدود. وبذلك تسعى الدراسة إلى إبراز أن تحليل سببة ومليلية يتطلب إدخال -الإشكال الخفي- صلب القراءة، لأنه عامل يفسر لماذا لا نفهم هذه الأحداث بنفس الدلالات بين الأطراف، ولماذا تتجاوز عتبة كونها أحداثاً أمنية إلى كونها وقائع سياسية-سيادية تختبر فيها حدود الاعتراف والحق.

للإجابة على هاته الإشكالية؛ تم الاعتماد والاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي نظراً لما يتمتع به تحليل أبعاد "أمننة الهجرة" (Securitization of Migration) في الاستراتيجيات الحدودية للمغرب وإسبانيا ورصد تحول هذا الملف من أبعاده الإنسانية الصرفة إلى أداة ضغط وتفاوض جيوسياسي. كما تسعى الدراسة إلى تتبع التحول الاستراتيجي في الموقف الإسباني

من منطق "التصلب" والمواجهة إلى "المرونة الدبلوماسية" في سياق بنية وتوازنات دول الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى المنهج المقارن؛ ذلك لقدرته على نقل أزمة الحدود المغربية-الإسبانية من سياقها الثنائي الضيق وإدراجها ضمن أفق تفسيري ونظامي عالمي أكثر اتساعاً، الذي يتحقق من خلال موازنة الحالة المدروسة بحالات ونماذج دولية مشابهة، تُوظف فيها التدفقات البشرية والهجرة غير النظامية كأداة للضغط ؛ ولعل أبرز هذه النماذج الأزمة الحدودية بين تركيا واليونان، أو التوترات التي طبعت حدود بيلاروسيا مع الاتحاد الأوروبي. عليه، وإنطلاقاً من الإشكالية البحثية تتشكل أقسام هذه الدراسة من مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: الإطار التاريخي والقانوني والأمني لتدبير أزمة سبتة ومليلية

الفقرة الأولى: الجذور التاريخية لإشكالية سبتة ومليلية

الفقرة الثانية: تطور المقاربة الأمنية في تدبير المعابر الحدودية

الفقرة الثالثة: الهجرة غير النظامية كتحدٍ أمني مركزي

المطلب الثاني: البعد الدبلوماسي وآفاق التقارب في تدبير الأزمة

الفقرة الأولى: مراحل التعاون والتوتر الدبلوماسي بين المغرب وإسبانيا

الفقرة الثانية: إعلان 2022 و "المرحلة الجديدة" في إدارة الحدود

الفقرة الثالثة: التقاطع بين الأبعاد الثلاثة في تدبير مركب للأزمة.

المطلب الأول: الإطار التاريخي والقانوني والأمني لتدبير أزمة سبتة ومليلية

يتناول هذا المطلب الجذور التأسيسية للواقع الجيوسياسي لمدينتي سبتة ومليلية والتطورات التي شهدتها تدبيرهما. حيث سنركز على تسليط الضوء على الأبعاد التاريخية التي شكلت الوضع القانوني والسياسي للمدينتين والخلفيات المشكلة لهذه الإشكالية الترابية (الفقرة الأولى

(، في حين سننتظر في مقام ثاني لتقييم التحولات التي طرأت على المقاربة الأمنية المعتمدة في إدارة المعابر الحدودية، للانتقال من ضبط التدفقات البسيطة إلى اعتماد استراتيجيات أمنية مدمجة لاستجابة أكفأ للرهانات الحدودية المعاصرة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجذور التاريخية لإشكالية سبتة ومليلية

تتأسس الإشكالية التاريخية والقانونية لمدينتي سبتة ومليلية على تراكمات زمنية وسلسلة من المعاهدات والمواجهات العسكرية التي أعادت رسم الخارطة الجيوسياسية لشمال المغرب منذ القرن الخامس عشر؛ إذ تداخلت فيها صراعات الاسترداد الإيبيري بطموحات التوسع الاستعماري الحديث. ويؤرخ هذا النزاع جيوتاريخياً بسقوط مدينة سبتة بيد البرتغال عام 1415م ثم انتقالها للتاج الإسباني بموجب معاهدة لشبونة عام 1668م، تلاها احتلال إسبانيا لمدينة مليلية عام 1497م. ورغم محاولات السلاطين المغاربة المتكررة لاستعادة هذه الثغور—والتي كان أبرزها فرض السلطان مولاي إسماعيل حصاراً عسكرياً على سبتة دام 33 عاماً (1694م - 1727م)، إلا أن موازين القوى مالت لصالح مدريد؛ وتجسد ذلك قانونياً وجغرافياً في معاهدة واد راس عام 1860م المبرمة إثر حرب تطوان، حيث فرضت إسبانيا شروطاً مجحفة شملت توسيع الحدود البرية للمدينتين وفرض غرامة مالية نقدية بلغت 400 مليون ريال.

عليه، قد تجسد هذا السجال أو التعارض في محافل الأمم المتحدة، لا سيما ضمن أعمال اللجنة الرابعة عام 1961 التي وثقت تقابل الأطروحتين، قبل أن يرسل المغرب لجنة تصفية الاستعمار رسمياً عام 1975 لمطالبتها بإدراج هذه الثغور ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، استناداً إلى القرار الأممي رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960 الداعي إلى تصفية الاستعمار واحترام الوحدة الترابية للدول.³

ومع مطلع القرن العشرين، عمّق بروتوكول الحماية الإسبانية لعام 1912م هذا الشرخ القانوني عبر تصنيف المدينتين كـ "مناطق سيادية كاملة الأركان (Plazas de soberanía)" وخارجهما عن نطاق أراضي الحماية؛ وهو التكييف الذي تمسكت به مدريد عقب استقلال المغرب عام 1956م لشرعة استمرار وجودها، وتوجته عام 1995م بمنحها وضع "مدن ذاتية الحكم" لدمجها مؤسساتياً في الاتحاد الأوروبي، في مقابل رفض مغربي قاطع يستند إلى عدم إسقاط السيادة التاريخية والترابط الجغرافي.

في حين استمر النزاع شهد النزاع المغربي الإسباني حول الثغور الشمالية تحولا ميدانيا حرجا في يوليو 2002م، تجسد في أزمة جزيرة ليلي (أو صخرة تورة) الكائنة على بعد 250 متراً

³- حسن خطابي : أحداث سبتة بين الاستعمار كسبب والهجرة كنتيجة، منشورات المركز الديمقراطي العربي، منشور على الموقع الرسمي للمركز <https://democraticac.de/?p=09/09/2026>، تاريخ التصفح

فقط من الساحل المغربي؛ حيث مثلت هذه المحطة أخطر تصعيد عسكري ودبلوماسي بين البلدين منذ استقلال المغرب ، وقد اندلعت الأزمة في الحادي عشر من يوليو إثر إنزال المغرب لعناصر من قواته المساعدة في الجزيرة بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية والتهريب ، وهو ما اعتبرته إسبانيا خرقاً لجيو-سياسيا لـ -الوضع القائم-وتعديا على ما تصفه بـ "مناطق السيادة". وردت الحكومة الإسبانية في الثامن عشر من الشهر ذاته بعملية عسكرية شاملة سُميت (روميو-سيراليون)، أسفرت عن اعتقال الجنود المغاربة وإعادة السيطرة على الجزيرة. ولم تنتهِ هذه الأزمة، التي كادت تعصف بالاستقرار الإقليمي للمضيق، إلا عبر وساطة دبلوماسية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ، أفضت إلى إبرام اتفاق يقضي بسحب القوات الإسبانية وإعادة الجزيرة إلى وضعها السابق (Status quo ante)، المتمثل في بقائها منطقة معزولة عسكريا وخالية من أي مظاهر سيادية للطرفين، مما كرّس نمط التوتر الصامت والهش الحاكم لهذه الأقاليم في العصر الحديث.

ترتيا عليه ، انتقلت إشكالية سبتة ومليلية في القرن الحادي والعشرين من طور الجمود السياسي إلى مرحلة الأزمات الدبلوماسية متعددة الأبعاد، حيث وظف الطرفان ثقل ملف الهجرة غير النظامية كأداة لإدارة الخلافات السيادية العميقة بين المغرب وإسبانيا. وتجلّى هذا المنعطف بوضوح في أزمة مايو 2021م؛ التي اندلعت إثر تدهور العلاقات الدبلوماسية عقب استقبال إسبانيا لزعيم جبهة البوليساريو، مما أدى إلى تراخي المراقبة الحدودية وعبور أزيد من 8 آلاف مهاجر نحو سبتة سباحةً في غضون أيام قليلة. ورغم إعلان مدريد لاحقا عن تحول تاريخي في موقفها بدعم مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية لتهدئة الأجواء، إلا أن المنطقة شهدت في يوليو 2026م أعنف أزمة إنسانية وأمنية في تاريخ الثغور؛ حيث اندفعت موجات عبور جماعية غير مسبقة ناهزت 72 ألف مهاجر، وسُجلت عشرات الوفيات خلال محاولات العبور. وأدّى ذلك إلى ضغط كبير على قدرات الاستقبال في المدينة، بما استدعى تعزيز الوجود الأمني والعسكري الإسباني، وإعادة تسليط الضوء على التوترات المرتبطة بملف السيادة على سبتة ومليلية، ولا سيما محاولة جديدة للعبور الجماعي نحو سبتة، إلى أن الأزمة لم تنتهِ بالكامل رغم تشديد المغرب لإجراءات مراقبة الحدود. فقد أعلنت السلطات المغربية إحباط هجوم جماعي آخر خلال يوليوز 2026، بمشاركة مئات المهاجرين، بينما أشارت تقارير صحفية إلى توقيف أكثر من مائة شخص. ويعكس ذلك استمرار الضغط الناتج عن الهجرة غير النظامية باتجاه أساليب أكثر جماعية وتنظيمًا، مع تزايد دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة المهاجرين ونشر المعلومات، بما في ذلك تداول معلومات مضللة حول فرص العبور.

وفي السياق الجيوسياسي، تكشف أزمة سبتة ومليلية عن الترابط المتزايد بين الهجرة وأمن الحدود والعلاقات الدولية. فقد صارت الهجرة عنصراً ضمن منظومة التفاوض والتعاون بين الرباط ومدريد، كما يزداد اعتماد الاتحاد الأوروبي على التعاون مع دول جنوب المتوسط للحد

من الهجرة غير النظامية. وفي هذا السياق، تمكن المغرب خلال سنة 2025 من إحباط محاولة هجرة غير نظامية؛ إذ تم تفكيك أكثر من 73,640 شبكة لتهريب المهاجرين وإنقاذ 13,595 شخصًا في البحر، بحسب معطيات نقلتها وكالة رويترز عن وزارة الداخلية. كما يعكس التعاون الأمني الأوروبي-الإسباني أهمية الموقع الجغرافي للمدينتين؛ إذ شارك في عملية تنسيق للشرطة الوطنية الإسبانية عبر وكالة FRONTEX، في موانئ الجزيرة الخضراء وسبتة وطريفة، ما يصل إلى 137 خبيرًا من الدولة الأوروبية، بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة.

الفقرة الثانية: تطور المقاربة الأمنية في تدبير المعابر الحدودية

تستمد مدينتي سبتة ومليلية مكانة استثنائية لكونهما تمثلان الحدود البرية الوحيدة للاتحاد الأوروبي مع القارة الإفريقية، وهو ما يضيف عليهما دورا محوريا ضمن منظومة حماية الحدود الأوروبية الخارجية. وبناءً على هذا الوضع، تتحول الحدود المغربية-الإسبانية إلى منطقة تقاطع بين الاعتبارات المحلية والوطنية والأوروبية؛ فلم تعد إدارة الهجرة محصورة في إطار ثنائي بين المغرب وإسبانيا فقط، بل أصبحت مرتبطة كذلك بتوجهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بمراقبة الحدود والحد من الهجرة غير النظامية.

وفي سياق جيوسياسي أخرى، فإن خصوصية المدينتين لا تتعلق بموقعهما الحدودي فحسب، بل تتصل أيضًا بإشكاليات السيادة التي تحيط بهما. فبينما ينظر المغرب إلى سبتة ومليلية باعتبارهما جزءا من أراضيه، تعدهما إسبانيا ضمن ترابها الوطني. لذلك، فإن أي توتر يطال الحدود أو يتصل بموجات هجرية في محيطهما قد يتجاوز البعد الإنساني ليأخذ أبعادا سياسية ودبلوماسية تؤثر مباشرة في طبيعة العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا .

وتتأكد أهمية هذا الجانب أكثر حين تصبح قدرة الدولة على ضبط الحدود عنصرا مؤثرا في معادلات القوة والتفاوض. إذ يمثل التعاون المغربي في مجال مراقبة الحدود رافعة أساسية بالنسبة لإسبانيا والاتحاد الأوروبي في الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية، في حين يشكل ملف الهجرة، بالنسبة للمغرب، أداة للتعاون وإعادة ترتيب أوراق التفاوض مع الشريك الأوروبي.

تطورت المقاربة الأمنية الحاكمة لمعابر سبتة ومليلية بشكل متسارع، لتتحول من مجرد نقاط عبور حدودية تقليدية إلى مختبرات متقدمة للتحصين التكنولوجي والعسكري، مدفوعة بضرورات حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ومواجهة استراتيجيات الاقتحام الجماعي. وقد تجسد هذا التحول في الانتقال من استخدام السياجات البسيطة إلى تشييد منظومات حواجز مزدوجة شاهقة الارتفاع ومجهزة بالأسلاك الشائكة والمنصات المانعة للتسلق، والتي جرى تعزيزها بنظام مراقبة ذكي يعتمد على الكاميرات الحرارية،

والمستشعرات الصوتية، وطائرات الدرون لرصد التحركات الاستباقية في المحيط الغابوي للمدينتين. بالتوازي مع هذا الحشد التكنولوجي، ارتقت آليات التنسيق الأمني بين الرباط ومدير إلى مستويات غير مسبقة من العمل الميداني المشترك؛ حيث يركز هذا التعاون على تبادل فوري للمعلومات الاستخباراتية وتوزيع الأدوار عبر خطوط دفاعية متتالية، تقوم فيها القوات المغربية بصد موجات الضغط الجماعي وتفكيك شبكات التهريب في العمق، بينما تتولى الحرس المدني الإسباني تأمين خطوط التماس الأخيرة. ورغم أن هذه المقاربة الأمنية الصارمة نجحت في تحويل المعابر إلى حصون شبه منيعة وأسهمت في إحباط العشرات من محاولات العبور الكبرى، إلا أنها وضعت التنسيق الثنائي تحت مجهر الانتقادات الحقوقية الدولية بسبب الكلفة الإنسانية المرتفعة لأحداث الضغط الجماعي، مما يبرز التنازع المستمر بين هواجس التأمين السيادي والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان⁴.

ومن جانب آخر ينظر المغرب إلى مسألة تأمين حدوده مع أوروبا، وتحديدًا عند نقاط التماس في سبتة ومليلية، من منظور سيادي واستراتيجي يرفض اختزال دوره في وظيفة "الشرطي الاحتياطي" أو "الحارس الجمركي" لحماية القارة العجوز. وتأسس هذه الرؤية على مقاربة سياسية قائمة على الندية والشراكة المتكافئة، حيث تؤكد الرباط أن إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية وحفظ الأمن الإقليمي هما مسؤوليتان دولية مشتركة تقتضي تقاسماً عادلاً للأعباء المالية واللوجستية، وليس التزامات أحادية الجانب يملها الاتحاد الأوروبي. ومن الناحية الجيوسياسية، يعتمد الخطاب الرسمي المغربي الفصل بين تعاونه الأمني الوثيق مع الشركاء الأوروبيين وبين الاعتراف بالحدود الاستعمارية للمدينتين المحتلتين؛ إذ يعتبر المغرب تواجد الأمن المكثف على خطوط التماس دليلاً على مسؤوليته الإقليمية وحرصه على الاستقرار الأوروبي-متوسطي، لكنه يوظف هذا الثقل كورقة ضغط استراتيجية لدفع بروكسيل ومدير نحو إعادة صياغة الشراكات الاقتصادية والسياسية وفق منطق "إدارة المصالح المشتركة" بدلاً من "إدارة المخاطر والابتزاز".

بناء على ذلك، تلتقي المقاربة المغربية مع الرؤية الأوروبية في الأهداف الإجرائية لتأمين المعابر، لكنها تختلف معها بنيويًا في الخلفيات؛ إذ يصر المغرب على أن أمن الحدود يبدأ من معالجة جذور التنمية في دول المنشأ، مع الحفاظ الكامل على كبريائه السيادي ومواقفه التاريخية الثابتة تجاه ثغوره السلبية.

تنظر إسبانيا والاتحاد الأوروبي إلى معابر سبتة ومليلية بوصفها الحدود البرية الوحيدة للقارة الأوروبية داخل الجغرافيا الأفريقية، ومحوراً حيوياً للأمن القومي المشترك لدول فضاء "شنغن". وتتأسس الرؤية الأوروبية في هذا الصدد على مقاربة "الأمن السيادي الوقائي"،

⁴ - لاستزادة أكثر، وتكوين نظرة عن توجه إسبانيا؛ أنظر محمد العربي المساري: "مقاربة لصورة المغرب بإسبانيا"، مجلة المناهل، العددان 66-67، شتنبر 2002، ص 261.

التي تكثف تدفقات الهجرة غير النظامية والضغط الجماعي على الأسوار باعتبارها تهديداً مباشراً لسيادة القانون والاستقرار الداخلي للمنظومة الأوروبية .

ومن هذا المنطلق، تسعى إسبانيا بدعم مالي وتقني من الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونكس) إلى عولمة أمن المدينتين، من خلال تحويل الخلاف الثنائي مع المغرب إلى قضية حدودية تهم الاتحاد الأوروبي بأكمله. ورغم إدراك الاتحاد الأوروبي لاعتمادها الهيكلي على المقاربة الأمنية المغربية لتأمين هذا الخط الأمامي، إلا أن الأدبيات السياسية الأوروبية تصر على تقديم الدعم المالي والتنموي للرباط كجزء من استراتيجية "تصدير الحدود" (Border Externalization)، والتي تهدف إلى نقل عبء المراقبة والاعتراض إلى أراضي دول العبور، مع الإبقاء على التدابير القانونية والأمنية الصارمة داخل الثغرين لحماية الهوية المؤسساتية والسياسية لأوروبا من أي اختراق جيوسياسي.

أو بالحرى من دعاية رقمية تفسر أحكام قضائية للإختراق المعابر الحدودية؛ نستشفه من ما خلاص تخلص تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي أن اندلاع أحداث سبتة اقترن بتحريف شبكات الاتجار بالبشر لفحوى القرار 2026/814 الصادر عن المحكمة العليا الإسبانية بتاريخ 29 يونيو 2026. وكان هذا القرار القضائي قد حظر تطبيق مسطرة "الرفض عند الحدود" أو "الترحيل الساخن" على المهاجرين المعترضين بحراً أثناء محاولة الوصول سباحة لسبتة ومليلية، ملزماً خضوعهم لمسطرة الإعادة العادية المكتنفة بضمانات قانونية، لكون الإرجاع الفوري يقتصر حظره قانوناً على محاولات اقتحام الموانع المادية كالسياج.

هذا التفسير القانوني أعيد ترويجه رقمياً عبر منصات التواصل الاجتماعي بين 29 و30 يوليو لإيهام الشباب بأن العبور بحراً يضمن عدم الإعادة، مما أوجج حشد تدفقات ضخمة برأً وبحراً يوم 30 يوليو. وعلى إثر إغلاق المحلات والفنادق بالمدينة يوم 31 يوليو، بدأت موجات عودة طوعية للمغاربة؛ ورغم مركزية هذا التأويل الرقمي والمضلل في تحريك الأحداث، إلا أنه يظل غير كافٍ لوحده لفهم أبعاد الأزمة الشاملة.⁵

الأمر التي تؤكد المعطيات الصادرة عن التقارير الاستخباراتية الإسبانية انتفاء أي تخطيط أو توجيه مسبق من جانب الرباط لأزمة العبور الجماعي بسبتة، معتبرة أن الكثافة الاستثنائية للحشود هي ما تجاوزت القدرة الاستيعابية لقوات السيطرة الميدانية. كما تُبرز الوثائق استمرار التنسيق الأمني الاستباقي والجهود المغربية لاحتواء التدفقات، وهو ما فند ادعاءات أطراف

⁵ - حسن خطابي : أحداث سبتة بين الاستعمار كسبب والهجرة كنتيجة، منشورات المركز الديمقراطي العربي، مرجع سابق.

المعارضة اليمينية ودعم الموقف الرسمي لحكومة مدريد المؤكد لغياب أي دور سلطوي مغربي في افتعال الأزمة.⁶

الفقرة الثالثة: الهجرة غير النظامية كتحدٍ أمني مركزي

تعد الهجرة غير النظامية من أبرز التحديات التي تفرض نفسها كمسألة أمنية مركزية في عدد من الدول، لما يرتبط بها من تعقيدات على مستوى الحدود والنظام العام. كما أنها ترتبط بانتشار شبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود، بما يزيد من صعوبة السيطرة والردع. وتبرز حساسيتها أكثر في المناطق الحدودية التي تمثل بوابات الدخول إلى فضاءات أوسع. لذلك، فإن التعامل معها يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الضبط الأمني والتنظيم القانوني وتدابير الحماية.

إسقاطا عليه، تشكل أزمة مايو 2021م النموذج الأكثر وضوحا على تحول الهجرة غير النظامية من ملف إنساني يرتبط بحركية الأفراد، إلى قضية أمن قومي تقع في قلب التجاذبات الجيوسياسية بين الرباط ومدريد؛ فإثر الخلاف الدبلوماسي الحاد الناجم عن استقبال إسبانيا لزعيم جبهة البوليساريو 1.3.1. شهدت الحدود البرية لمدينة سبتة تدفقا جماعيا غير مسبوق لقرابة 8 آلاف مهاجر في غضون 48 ساعة فقط، نتيجة تراخي الرقابة الأمنية على الجانب المغربي. هذا الاختراق الواسع لم يمثل مجرد تحدٍ لوجستي، بل شكل صدمة سيادية دفعت الحكومة الإسبانية إلى إعلان حالة الطوارئ ونشر الجيش لأول مرة على خطوط التماس لتأمين المعابر. لقد أثبتت هذه الواقعة كيف يمكن لتدفقات الهجرة أن تتحول من ظاهرة اجتماعية عابرة للحدود إلى ورقة ضغط استراتيجية تؤثر مباشرة على الاستقرار الداخلي والسياسي للدول؛ مما فرض على إسبانيا والاتحاد الأوروبي إعادة تكييف المقاربة الحاكمة للملف، والتعامل مع أمن الأسوار باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حماية الأمن القومي الأوروبي والدفاع عن حدود فضاء "شنغن" ضد أي اهتزازات دبلوماسية

سجلت إشكالية الثغور الشمالية تحولا دراماتيكيا في غير مسبوق في أواخر يوليو 2026م، تجسد في تدفق بشري هائل هو الأكبر تاريخيا؛ حيث نجح أزيد من 72 ألف مهاجر في اختراق حدود مدينة سبتة في غضون 48 ساعة فقط، عبر العبور الجماعي سباحة أو تسلقا للحواجز البرية. ورغم نجاح التنسيق المغربي الإسباني المستعجل في إعادة نحو 70 ألفاً منهم بشكل طوعي وفوري، إلا أن هذه المأساة أسفرت عن كلفة بشرية مؤلمة بلغت عشرات الوفيات غرقا، مما وضع الطاقة الاستيعابية للمدينة والمنظومة الأمنية لفضاء "شنغن" بأكملها في حالة طوارئ قصوى دفع بدول أوروبية كإيطاليا لفرض قيود حدودية مؤقتة. ولم تقف تداعيات

⁶ - تقارير ووثائق استخباراتية وأمنية رفيعة المستوى صادرة عن الحكومة الإسبانية (بما في ذلك مركز الاستخبارات الوطني CNI، المركز الوطني للهجرة والحدود CENIF، والحرس المدني)، الصادرة بقرار رفع السرية في سبتمبر 2026، والمتعلقة بأزمة التدفق الجماعي للمهاجرين في سبتة (يوليو 2026).

الأزمة عند البعد الإنساني، بل امتدت لتشعل فتيل السجال السياسي مجدداً في أغسطس 2026م؛ إذ طرحَت الأزمة لإعادة إحياء الأطروحة السيادية؛ حيث صرَّح وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي أن ملف سبتة ومليلية "قضية معلقة ومطروحة دائماً على طاولة النقاش"، محصناً موقف بلاده من لعب دور الحارس الديموغرافي لأوروبا. وقابل ذلك رفض قاطع من الخارجية الإسبانية التي شددت على أن "سيادة إسبانيا وترابها لا نقاش فيهما". وبينما تحاول السلطات في كلا البلدين حالياً فرض طوق أمني مشدد لإحباط دعوات متجددة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتنظيم هجرات جماعية أخرى، تؤكد أحداث 2026م أن المقاربات التقنية والأمنية لتدبير الحدود تظل مجرد مسكنات مؤقتة أمام بركان سيادي وتنموي مرشح للانفجار عند أي منعطف.

ذلك ما تفرزه أزمة العبور بسبتة تباينا حادا في الخطاب السياسي الإسباني؛ ففي حين أكد رئيس الحكومة بيدرو سانثيز على حماية الوحدة الترابية مع الإشادة بالشراكة الأمنية مع المغرب، استغل الحزب الشعبي الأزمة للمطالبة بتشديد إجراءات إعادة السريعة، بينما صعد حزب "فوكس" اليميني خطابه بتوصيف الحدث كـ "غزو مغربي" والدعوة للتحصين العسكري، وكذا إقدام البرلمان الإسبان بدعم الحزب الاشتراكي على تجنيس عشرات الآلاف من الصحراويين⁷، مما يكرس استغلال ملف سبتة والعلاقات مع المغرب كأداة للمزايدة الحزبية الداخلية بين المنطق القانوني والصرامة الأمنية والتطرف الهوياتي.

وتستمر الاستجابة الإسبانية التقليدية عقب كل تصعيد بالتركيز على الحلول التقنية والأمنية، كتعزيز الحواجز البحرية وتسريع الترحيل، وهي مقاربة تثبت معالجة الأعراض دون الأسباب الجذرية. إذ تظل سبتة بؤرة توتر دائم في ظل غياب تسوية نهائية لمسألة السيادة، ورفض المغرب القيام بدور الدركي لحراسة الحدود الأوروبية. وهو ما يتطلب تجاوز الطابوهات السياسية في مدريد ونقل الملف نحو حوار ثنائي متزن يوفق بين الحقوق التاريخية للمغرب والروابط الاستراتيجية بين البلدين.

المطلب الثاني: البعد الدبلوماسي وآفاق التقارب في تدبير الأزمة

⁷ - صادق مجلس النواب الإسباني، الخميس، على مقترح قانون يفتح الباب أمام منح الجنسية الإسبانية لعشرات الآلاف من الصحراويين المولودين خلال فترة الإستعمار الإسبانية للأقاليم الجنوبية للمغرب، في خطوة تقدمها القوى المؤيدة لها باعتبارها "تعويضاً تاريخياً"، لكنها تطرح في الوقت نفسه مفارقة قانونية وسياسية لافتة، تتعلق بإمكانية تحول أشخاص مسجلين في لوائح مرتبطة باستفتاء تقرير المصير إلى مواطنين إسبان كاملي الحقوق، دون أن ينص القانون أو الإطار الأممي على إسقاط صفتهم المحتملة كناخبين في ذلك الاستفتاء. وحصل المقترح على تأييد 168 نائبا، مقابل رفض 31 نائبا من حزب "فوكس"، فيما امتنع 145 نائبا ينتمون أساسا إلى الحزب الشعبي و"معا لأجل كاتالونيا"، وصوت الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني إلى جانب "سومار" وقوى أخرى داعمة للحكومة لصالح النص، بعدما كان موقف الاشتراكيين منه أكثر تحفظا خلال مراحل سابقة.

-راجع بهذا الخصوص: بديع الحمداني: البرلمان الإسباني يصوت على قانون لتجنيس عشرات الآلاف من الصحراويين بعد أداء قسم الولاء لملك إسبانيا واحترام دستورها، مجلة الصحافة، العدد العاشر 2026، منشور على الموقع الرسمي للمجلة، <https://www.assahifa.com>، تاريخ التصفح 2026/09/11.

يركز هذا المطلب على المسار الدبلوماسي وآفاق التفاهم بين البلدين؛ إذ تستعرض (الفقرة الأولى) محطات التجاذب والتعاون الدبلوماسي بين المغرب وإسبانيا، بينما ترصد (الفقرة الثانية) مضامين إعلان 2022 وتأسيسه لـ "مرحلة جديدة" في إدارة المعابر الحدودية، لتخلص (الفقرة الثالثة) إلى تركيب يبرز تقاطع الأبعاد التاريخية والأمنية والدبلوماسية لتأسيس نموذج تدبير شامل ومركب للأزمة.

الفقرة الأولى: مراحل التعاون والتوتر الدبلوماسي بين المغرب وإسبانيا

تخضع العلاقات الدبلوماسية المغربية الإسبانية لديناميكية معقدة تتأرجح بنيوياً بين الجفاء السياسي والتقارب الاستراتيجي، حيث يمثل ملف الصحراء المغربية الصمام الرئيسي والموجه الفعلي لبوصلة هذا المحور الجيوسياسي. وقد بلغت حدة التوتر ذروتها في أبريل 2021م، إثر اندلاع أزمة دبلوماسية عاصفة جراء استقبال إسبانيا السري لزعيم جبهة البوليساريو، مما أدى إلى قطيعة دبلوماسية شبه كاملة، وسحب الرباط لسفيرتها، وهو الجمود الذي انعكس ميدانياً على إدارة معابر سبتة ومليلية. ولم يتبدد هذا الانسداد التاريخي إلا في مارس 2022م، عندما أحدثت الحكومة الإسبانية برئاسة بيدرو سانشيز تحولاً استراتيجياً غير مسبوق في سياسة إسبانيا الخارجية، عبر إعلانها الرسمي دعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها "الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية" لحل النزاع الإقليمي. هذا المتغير الجوهري أعاد ترتيب أولويات الشراكة بين البلدين على أسس جديدة من الندية والاحترام المتبادل⁸؛ وتُرجم ذلك في خارطة الطريق المشتركة التي أسست لمرحلة متقدمة من التنسيق الأمني والاقتصادي عالي المستوى، وإعادة فتح المعابر الحدودية وتأمينها بشكل مشترك. ورغم القوة التي تظهر بها هذه الشراكة الحالية، إلا أن تجدد السجلات السياسية والضغوط الديموغرافية المتلاحقة يثبت أن استدامة التقارب تظل محكومة بمدى التزام مدريد بمقاربتها السياسية الجديدة تجاه المصالح الحيوية للمملكة، وموازنة هواجسها السيادية في الثغور الشمالية.

الفقرة الثانية: إعلان 2022 و "المرحلة الجديدة" في إدارة الحدود

شهدت العلاقات المغربية -الإسبانية تحولاً تدريجياً إثر الإعلان المشترك الصادر في 7 أبريل 2022، والذي أسس لهندسة استراتيجية جديدة تقوم على ترابط وثيق بين الموقف السياسي والمقاربة الأمنية في تدبير الحدود. من الناحية الجيوسياسية، شكل الاعتراف الإسباني بمبادرة الحكم الذاتي كأرضية "أكثر جدية وواقعية ومصداقية" لتسوية نزاع الصحراء، رافعة أساسية لإعادة صياغة الشراكة الثنائية على قواعد احترام السيادة والوحدة الترابية. وينعكس هذا التحول بنيوياً على مستوى الحكامة الأمنية للحدود؛ حيث انتقل البلدان من نموذج "إدارة

الأزمات الارتدادية" إلى نموذج "التنسيق الاستباقي المستدام". ويبرز هذا الترابط البراغماتي في تلازم الدعم الدبلوماسي لقرارات المملكة مع تكثيف العمليات الميدانية المشتركة لمكافحة شبكات الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، وتشديد المراقبة على مستوى المعابر والواجهات البحرية، مما يكرس دور المغرب كشريك استراتيجي لا غنى عنه في المنظومة الأمنية لجنوب غرب أوروبا، مع الحفاظ على التوازن بين المصالح السيادية الوطنية والالتزامات الإقليمية المشتركة.

يفضي هذا التحول الذي أحدثه إعلان 7 أبريل 2022 إلى تداعيات قانونية حاسمة على مستوى ترسيم الحدود والاتفاقيات البحرية بين المغرب وإسبانيا في الواجهة الأطلسية والبحر الأبيض المتوسط⁹. فمن منظور القانون الدولي وقانون البحار (اتفاقية مونتيجو باي)، ساهم اعتراف مدريد بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية في تذليل العقبات الدبلوماسية التي كانت تعيق تفعيل القوانين المغربية رقم 37.17¹⁰ و38.17 المتعلقة بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة (200 ميل بحري) وتوسيع الجرف القاري. بناءً على هذا الإعلان، انتقل البلدان من منطق النزاع السيادي حول تداخل المناطق البحرية (خاصة في المنطقة الفاصلة بين السواحل الجنوبية للمملكة والأرخبيل الكناري، الغنية بالثروات الطبيعية والمعدنية مثل جبل "تروبيك" إلى منطق التوافق القانوني والتقني عبر تنشيط "اللجنة المشتركة الخاصة بترسيم الحدود البحرية". هذا التنسيق يمنح الاتفاقيات الثنائية المستقبلية مشروعية قانونية متينة، ويقنن استغلال الموارد البحرية، ويضمن سلامة الملاحة الدولية في معبر استراتيجي يربط القارات الثلاث، مما يحول الواجهة البحرية من بؤرة توتر قانوني إلى مجال للشراكة الجيواقتصادية المستدامة¹¹.

أدى التحول الاستراتيجي في العلاقات المغربية الإسبانية منذ إعلان 2022 إلى إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي، مثيراً ردود فعل متباينة تعكس تضارب المصالح بين بروكسل والجزائر حول النفوذ والطاقة والأمن في حوض المتوسط: الاتحاد الأوروبي (مقاربة أمنية وتأييد ضمنى): يرى الاتحاد الأوروبي في هذا التحول صمام أمان لحماية حدوده الجنوبية. رغم الضغوط وأزمات التدفق الجماعي الكبرى (مثل [أزمة سبتة] التي تفجرت نتيجة التضليل الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي)، تدعم المفوضية الأوروبية بقوة نموذج التنسيق المشترك لإعادة المهاجرين وحماية فضاء "شنغن". ويجد الاتحاد الأوروبي في المقاربة البراغماتية الإسبانية حلاً يضمن التوازن؛ حيث يظل المغرب شريكاً تجارياً وأمنياً رئيسياً لا

9 - محمد كريم بوخصاص، خبايا استيقاظ المغرب لترسيم حدوده بعد عقود من الاستقلال، أسبوعية الأيام، العدد 880، 9 يناير 2020.

10 - قانون رقم 37.17 بتغيير وتنظيم الظهير الشريف بميثاق قانون رقم 1.73.211 الصادر في 26 محرم 1393 (2 مارس 1973) المعنية بموجبه حدود المياه الإقليمية، ومشروع قانون رقم 38.17 بتغيير وتنظيم القانون رقم 1.81 المنشأ بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية.

11 - ترسيم الحدود البحرية المغربية بين مقتضيات القانون الدولي والأبعاد الجيوسياسية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 152، 2020، ص139.

غنى عنه، مع ترحيب أوروبي متزايد بالحلول الواقعية لنزاع الصحراء لتأمين استقرار المنطقة. الجزائر (من الرد الحازم إلى البراغماتية الحذرة): تلقت الجزائر إعلان مدريد لعام 2022 برفض قاطع اعتبرته انحيازاً يخرق الحياد التاريخي لإسبانيا في ملف الصحراء، مما دفعها حينها إلى تعليق معاهدة الصداقة وحظر التبادل التجاري غير النفطي. ومع ذلك، فرضت الجيوسياسية الإقليمية تحولا تدريجيا؛ إذ عادت العلاقات الجزائرية الإسبانية إلى مسار "إعادة الضبط البراغماتي" تكمل بزيارات رسمية رفيعة لرئيس الحكومة الإسبانية إلى الجزائر لإحياء الحوار السياسي والشراكة الاقتصادية.

حيث يعكس هذا العود استيعاب الجزائر لثبات الموقف الإسباني، مرجحةً مصالحها الاستراتيجية كالمورد الأساسي للغاز نحو جنوب أوروبا لضمان نفوذها الطاقى، مع استمرار تمسكها السياسي المطلق بدعم جبهة البوليساريو.

ذلك لما رافق إعلان 7 أبريل 2022 طفرة اقتصادية وتجارية غير مسبقة، حولت التوافق الدبلوماسي إلى شراكة جيواقتصادية متكاملة تخدم المصالح الحيوية لكلا البلدين، وديناميكية المبادلات التجارية والأرقام القياسية؛ رسخ المغرب مكانته كأول شريك تجاري وإستراتيجي لإسبانيا على مستوى القارة الإفريقية. وتشير البيانات الرسمية الموثقة لوزارة الاقتصاد والتجارة والمقاولات الإسبانية إلى أن حجم المبادلات التجارية الثنائية شهد منحى تصاعديا كبيرا؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية للمبادلات نحو 22.7 مليار يورو. وتواصل هذه الوتيرة نموها المحطّم للأرقام القياسية لتتجاوز عتبة 10.1 مليارات يورو في الأشهر الخمسة الأولى فقط من العام الجاري.

ولقراءة وتيرة بنية الصادرات والواردات والتحول البنوي، يعكس هذا الزخم الاقتصادي توازنا بنويًا تدريجياً، حيث يسجل الفائض التجاري لإسبانيا مع المغرب انكماشاً وتراجعا ملحوظاً نتيجة اقتراب الصادرات المغربية بشكل غير مسبوق من قيمة الواردات من إسبانيا. وتتصدر الكابلات المعزولة، الألبسة النسائية، والسيارات المصنعة بـ [ميناء طنجة المتوسط] قائمة الصادرات المغربية نحو السوق الإسبانية، بينما يستورد المغرب من جاره الشمالي منتجات نفطية ومكررة، ومعدات صناعية، ومركبات. الاستثمارات والتدفقات المالية المستدامة: لم تقتصر الأبعاد الاقتصادية على السلع، بل امتدت لتشمل التدفقات المالية؛ حيث برزت إسبانيا كثاني أكبر مصدر للتحويلات المالية الموجهة للمملكة، مقتربة من حاجز 1.6 مليار يورو سنوياً من الجالية المغربية، وهو ما يمثل دعماً مباشراً للاقتصاد والنتائج المحلي الإجمالي. وتتكامل هذه المنظومة مع تدفق الاستثمارات الإسبانية المباشرة الموجهة للبنى التحتية، الطاقات المتجددة، واللوجستيات لربط المعابر البحرية، مما يجعل الاقتصاد الركيزة المتينة لضمان استقرار هذا التحالف الجديد.

الفقرة الثالثة: التقاطع بين الأبعاد الثلاثة في تدبير مركب للأزمة.

يفضي التقاطع البنيوي بين الأبعاد الثلاثة: السيادة، والحدود، والبشر إلى صياغة نموذج متطور لـ "التدبير المركب للأزمات" في الفضاء الأورومتوسطي، حيث لم تعد الأزمة الجيوسياسية تُقارب كحدث أمني معزول، بل كظاهرة ديناميكية تتداخل فيها السلطة السيادية للدولة مع الحكمة الترابية للحدود وحقوق الإنسان. فمن جهة، تحولت الحدود من مجرد خطوط فصل جغرافية جامدة إلى "مختبرات تفاعلية لممارسة السيادة"؛ إذ إن اعتراف مدريد بمبادرة الحكم الذاتي شكل اعترافاً سياسياً محفزاً للسيادة المغربية، قابله تنسيق ميداني مشترك يُعيد صياغة المراقبة الحدودية كشراكة استراتيجية ندية لا كخدمة بالوكالة¹². ومن جهة أخرى، يتقاطع عنصر البشر مع هذه المعادلة السيادية عبر مستويين؛ مستوى "الأمن الهجين" حيث تُستغل التدفقات البشرية غير النظامية عبر منصات التضليل الرقمي كأداة للضغط الجيوسياسي واختبار متانة الجبهات الحدودية، ومستوى "رأس المال البشري التنموي" المتمثل في الجالية المغربية التي تضخ أبعاداً مالية مستدامة في النسيج الاقتصادي. بناءً على ذلك، يتطلب التدبير المركب تجاوز المقاربات الأمنية الصرفة نحو حكمة شمولية توازن بين حماية المصالح السيادية العليا والالتزامات الحقوقية الدولية، مما يفرض الانتقال من فلسفة "ضبط الحدود" إلى فلسفة "تنمية مجالات العبور والمنبع".

تتكشف الهندسة الجيوسياسية للعلاقات الثلاثية الأطراف (المغرب - إسبانيا - الاتحاد الأوروبي) عن نمط معقد من "الازدواجية البراغمية"، حيث يتداخل المظهر **المعلن** القائم على التعاون النموذجي والمصلحة المشتركة، مع ديناميكيات **خفية** محكومة بالتوجس الصامت وصراع السيادة العميقة. فبينما يبرز الخطاب الرسمي نجاحات مشتركة في خفض معدلات الهجرة وتفكيك شبكات الجريمة العابرة للحدود تفعيلاً لإعلان 2022، يظل الفضاء الحدودي والبحري ساحة لمواجهة صامتة؛ لعل أبرز تجلياتها الصراع المكتوم حول الثروات المعدنية لجبل "تروبيك" في الواجهة الأطلسية، والتجاذب المعقد وراء الكواليس لنقل إدارة المجال الجوي للأقاليم الجنوبية من جزر الكناري إلى السيادة المغربية الكاملة. ويتضاعف هذا التعقيد مع دخول الطرف الثالث (الاتحاد الأوروبي)، حيث يتحول ملف الهجرة غير النظامية في الغرف المغلقة إلى أداة "ردع جيوسياسي متبادل" لانتزاع مواقف سياسية داعمة للوحدة الترابية للمملكة، مقابل مساعٍ إسبانية-أوروبية حذرة لإدراج ثغري سبتة ومليلية ضمن منظومة "فرونتكس" لشرعنتهما كحدود خارجية للاتحاد؛ وهو ما يصطدم برفض مغربي صارم يرفض أي مساس بسيادته التاريخية. وتتوج هذه الازدواجية بالمعارك القانونية داخل أروقة المحاكم الأوروبية بشأن شرعية الاتفاقيات الفلاحية والبحرية، مما يكرس حقيقة أن تدبير مركب الأزمات في الحوض الأورومتوسطي لا يزال محكوماً بتوازن دقيق بين حاجة الاتحاد

¹² - عبد العالي الحمودني: "التعاون المغربي-الإسباني في مجال مكافحة الإرهاب"، مجلة البحثية المجلد الأول 2014، ص2.

الأوروبي وإسبانيا للعمق الأمني الاستراتيجي للرباط، وإصرار المغرب على صياغة شراكات ندية تترجم المواقف السياسية إلى اعترافات سيادية صريحة وغير قابلة للتجزئة¹³.

لعل أول اختبار لفك شفرة هذا التقاطع؛ إعادة قراءة هذه الأحداث التي لا يمكن إختزالها السطحي للأزمة في التضليل الرقمي أو اندفاع المهاجرين أو ثغرات الضبط الأمني يحجب الحقيقة الجيوسياسية للمنطقة؛ إذ تقف هذه المدينة الإفريقية المغربية، المقتطعة جغرافياً من سيادة المنطق الطبيعي والديمغرافي المندمج، كصلة وصل وفرز بين قارتين تجسد عمق التباين في فهم الحدود، وتنتصب بصفقتها بوابة للاتحاد الأوروبي وشاهدا حيا على خلل بنيوي أصيل.. فالاستعمار المستمر هو من صاغ هذه وضعية الاستثناء وشكل حدودا هشة تحولت إلى بؤرة اشتباك دائمة بين رهانات الهجرة والأمن والسيادة والمزايدات السياسية، مما يؤكد أن جوهر الأزمة لا يكمن في التدفقات البشرية بل في الأزمة التاريخية المعلقة للحدود ذاتها.

خاتمة

قد أثبت البحث أن التدبير المركب للأزمات في الفضاء المشترك يتجاوز الأبعاد الأمنية الصرفة، ليتقاطع بنويها في مثلث معقد يجمع بين السيادة والحدود والبشر؛ فرغم النجاعة الميدانية التي حققتها المقاربة الثلاثية (المغرب - إسبانيا - الاتحاد الأوروبي) في ضبط التدفقات وتفكيك شبكات الجريمة العابرة للحدود، إلا أن استدامة هذا التحالف تظل رهينة تجاوز "أمننة" الحدود نحو صياغة هندسة مدمجة تعلي من قيم التنمية الإقليمية المشتركة وصون الكرامة الإنسانية.

وفي المقابل، كشف التحليل السبر لعمق هذه العلاقات عن وجود "ازدواجية براغماتية" حتمية، يتداخل فيها الخطاب المعلن للإشادة بالتنسيق النموذجي مع ديناميكيات خفية وصراعات صامتة حول ملفات السيادة عموماً؛ والجوية، الثروات البحرية (كجبل تروبيك)، والوضع القانوني لثغري سبتة ومليلية. وتأسست هذه المعادلة الجيوسياسية على حقيقة تفاوضية واضحة؛ وهي أن العمق الاستراتيجي والأمني الذي يضمه المغرب لجنوب غرب أوروبا يقابله إصرار سيادي صارم من المغرب على صياغة شراكات ندية تترجم فيها إسبانيا والاتحاد الأوروبي مواقفهما السياسية إلى اعترافات صريحة بمغربية الصحراء. وفي المحصلة، يفتح هذا التحالف آفاقاً واعدة يجسدها التحدي اللوجستي والتنظيمي المشترك لمونديال 2030، والذي سيشكل الاختبار العملي الأبرز لقدرة البلدين على تحويل الحدود إلى فضاءات مرنة وذكية للاندماج البشري والاقتصادي، مكرساً حتمية الانتقال من فلسفة "ضبط المعابر" إلى فلسفة "تنمية مجالات العبور والمنبع" كسبيل أوحده لضمان الاستقرار والازدهار الإقليمي المستدام في الحوض الأورو متوسطي.

تحتّم الحكامة الشمولية للأبعاد الثلاثة (السيادة، الحدود، البشر) الانتقال بالتحالف المغربي الإسباني من مرحلة "إدارة الأزمات الارتدادية" إلى أفق استراتيجي واعد يتجسد في فك شفرات مقومات السيادة على الحدود والخروج من الوضع الخفي إلى الوضع المعلن التطبيقي، الذي سيختبر في أولى محطاته لتنظيم المشترك لكأس العالم 2030 رفقة البرتغال. هذا الحدث التاريخي لا يمثل مجرد تظاهرة رياضية، بل يشكل مختبرا تطبيقا متقدما لما يمكن تسميته بـ "الحدود الذكية والمرنة"، حيث سيتعين على البلدين تسيير تدفقات بشرية غير مسبقة من المشجعين والفاعلين الاقتصاديين عبر مضيق جبل طارق، مما يتطلب تقليص الحواجز الجغرافية والبيروقراطية دون المساس بالمتطلبات السيادية الصارمة لكلتا الدولتين.

إن هذا التحدي اللوجستي والتنظيمي يفرض تسريع وتيرة المشاريع البنيوية المشتركة، مثل الربط القاري البحري، وتطوير منظومات الرقابة الرقمية البيومترية، وتوحيد البروتوكولات الأمنية. وبذلك، يتحول الاستثمار في "العنصر البشري العابر للحدود" من مصدر دائم للقلق الأمني إلى رافعة حيوية للاندماج السوسيو-اقتصادي، مما يكرس إعلان 2022 كقاعدة صلبة لبناء فضاء أوروبي مشترك، يتجاوز فيه التعاون الأمني منطق "المقايضة" ليصبح محركا للتنمية والازدهار الإقليمي المستدام.